

## ألف - مبادئ شفافية المالية العامة

### أولاً - إعداد تقارير المالية العامة

ينبغي أن تتضمن تقارير المالية العامة عرضاً عاماً لمركز الحكومة المالي والأداء المالي الحكومي على نحو يتسم بالشمول والدلالة والحدثة والموثوقية.

١-١ التغطية: ينبغي أن تقدم تقارير المالية العامة عرضاً عاماً شاملاً لأنشطة المالية العامة التي يزاؤها القطاع العام وقطاعاته الفرعية، طبقاً للمعايير الدولية.

١-١-١ تغطية المؤسسات: تغطي تقارير المالية العامة كل الكيانات التي تزاوُل أنشطة عامة طبقاً للمعايير الدولية.

١-١-٢ تغطية الأرصدة: تشمل تقارير المالية العامة ميزانية عمومية للأصول والخصوم والثروة الصافية العامة.

١-١-٣ تغطية التدفقات: تغطي تقارير المالية العامة كل الإيرادات والنفقات العامة والتمويل.

١-١-٤ تغطية النفقات الضريبية: تقوم الحكومة بانتظام بالإفصاح عن خسائر الإيرادات من النفقات الضريبية وإدارتها.

٢-١ التواتر والحدثة: ينبغي نشر تقارير المالية العامة بصورة متواترة ومنتظمة وفي الوقت المناسب.

١-٢-١ تواتر التقارير خلال السنة: نشر تقارير المالية العامة التي تُعد خلال السنة على أساس متواتر ومنتظم.

٢-٢-١ حدثة الكشوف المالية السنوية: نشر الكشوف المالية السنوية المُدققة أو النهائية في الوقت المناسب.

٣-١ الجودة: المعلومات في تقارير المالية العامة ينبغي أن تكون ذات دلالة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي ومتسقة داخلياً وتاريخياً.

١-٣-١ التصنيف: تُصنّف تقارير المالية العامة المعلومات بطرق توضح استخدام الموارد العامة وتسهل إجراء المقارنات الدولية.

٢-٣-١ الاتساق الداخلي: تقارير المالية العامة متسقة داخلياً وتتضمن مطابقات بين المقاييس البديلة لمجملات المالية العامة الموجزة.

٣-٣-١ التعديلات التاريخية: الإفصاح عن أهم التعديلات في إحصاءات المالية العامة التاريخية وتفسيرها.

١- ٤ الموضوعية: ينبغي أن تكون إحصاءات المالية العامة والكشوف المالية موثوقة، وأن تخضع لفحص خارجي، وأن تسهل المساءلة.

١-٤-١ الموضوعية الإحصائية: إعداد ونشر إحصاءات المالية العامة طبقاً للمعايير الدولية.

١-٤-٢ التدقيق الخارجي: تخضع الكشوف المالية السنوية لتدقيق تجريه هيئة عليا مستقلة للرقابة والمحاسبة تتحقق من موثوقيتها، وتنتشر تقارير التدقيق.

١-٤-٣ قابلية بيانات المالية العامة للمقارنة: عرض تنبؤات المالية العامة والميزانية وتقارير المالية العامة على أساس قابل للمقارن، مع تفسير أي انحرافات.

## ثانياً - وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الميزانية

ينبغي أن تتضمن الميزانيات وتنبؤات المالية العامة التي تركز عليها بيانا واضحا عن أهداف الحكومة من الميزانية ونواياها بشأن السياسات، وتوقعات بشأن تطور المالية العامة تتسم بالشمول والحدثة والموثوقية.

١-٢ الشمول: ينبغي أن تقدم تنبؤات المالية العامة والميزانيات عرضا عاما شاملا لآفاق المالية العامة المتوقعة.

١-٢-١ وحدة الميزانية: تُعرض بيانات الإيرادات والنفقات والتمويل لجميع كيانات الحكومة المركزية على أساس إجمالي في وثائق الميزانية وتصرح بها الهيئة التشريعية.

١-٢-٢ تنبؤات الاقتصاد الكلي: تستند توقعات الميزانية إلى تنبؤات اقتصادية كلية شاملة، يُفصح عنها ويُراعى تفسيرها.

١-٢-٣ إطار الميزانية متوسط الأجل: تتضمن وثائق الميزانية نتائج وتوقعات الإيرادات والنفقات والتمويل على المدى المتوسط على نفس الأساس الذي تقوم عليه الميزانية السنوية.

١-٢-٤ مشروعات الاستثمار: تفصح الحكومة بانتظام عن التزاماتها المالية في ظل مشروعات الاستثمار لسنوات متعددة، وتُجري تحليل التكلفة والعائد لجميع المشروعات الكبرى وتخضعها لمناقشات مفتوحة وشفافة.

٢-٢ التنظيم: ينبغي أن يحدد القانون صلاحيات ومسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة في عملية وضع الميزانية، وينبغي عرض الميزانية ومناقشتها واعتمادها في الوقت المناسب.

١-٢-٢ قانون المالية العامة: يُحدد الإطار القانوني بوضوح الجدول الزمني لإعداد الميزانية واعتمادها، والمحتويات الرئيسية في وثائق الميزانية، وصلاحيات ومسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية في عملية وضع الميزانية.

٢-٢-٢ حدثة وثائق الميزانية: يُمنح باستمرار وقتا كافيا للهيئة التشريعية والجمهور لفحص الميزانية السنوية واعتمادها.

٢-٣ توجه السياسات: ينبغي عرض تنبؤات المالية العامة والميزانيات على نحو يسهل تحليل السياسة والمساءلة.

٢-٣-١ أهداف سياسة المالية العامة: تعلن الحكومة أهدافا واضحة وقابلة للقياس للمالية العامة وتقدم تقارير بشأنها.

٢-٣-٢ معلومات عن الأداء: تقدم وثائق الميزانية معلومات تتعلق بالأهداف والنتائج المتحققة تحت كل مجال من المجالات الرئيسية لسياسات الحكومة.

٢-٣-٣ مشاركة الجمهور: تقدم الحكومة للمواطنين ملخصا يسهل الاطلاع عليه حول انعكاسات سياسات الميزانية وتتيح فرصة للمشاركة في المداولات التي تُجرى حول الميزانية.

٢-٤ الموثوقية: ينبغي أن تتسم التنبؤات الاقتصادية وتنبؤات المالية العامة والميزانيات بالموثوقية.

٢-٤-١ التقييم المستقل: يُجرى تقييم مستقل للتنبؤات الاقتصادية وتنبؤات المالية العامة للحكومة ومستويات أدائها.

٢-٤-٢ الميزانية التكميلية: تصرح الهيئة التشريعية بأي تغييرات جوهرية في الميزانية المعتمدة.

٢-٤-٣ مطابقة التنبؤات: تفسر وثائق الميزانية وأي عمليات تحديث لاحقة أي تغييرات جوهرية في التنبؤات السابقة للحكومة بشأن المالية العامة، مع بيان الفرق في تأثير تدابير السياسة الجديدة على المالية العامة مقارنة بالسيناريو الأساسي.

### ثالثا - تحليل المخاطر على المالية العامة وإدارتها

ينبغي أن تقوم الحكومات بالإفصاح عن المخاطر على المالية العامة وتحليلها وإدارتها وأن تضمن فعالية التنسيق في صنع القرارات بشأن المالية العامة على مستوى القطاع العام.

٣-١ الإفصاح عن المخاطر وتحليلها: ينبغي أن تنشر الحكومات تقارير موجزة ومنظمة عن المخاطر على الآفاق المتوقعة للمالية العامة.

٣-١-١ مخاطر الاقتصاد الكلي: تعد الحكومة تقارير حول النواحي التي ربما اختلفت نتائج المالية العامة فيها عن تنبؤات السيناريو الأساسي نتيجة للاختلاف في الفرضيات الاقتصادية الكلية.

٣-١-٢ مخاطر محددة على المالية العامة: تقدم الحكومة تقريرا موجزا ومنظما عن المخاطر الرئيسية المحددة أمام تنبؤاتها بشأن المالية العامة.

٣-١-٣ تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل: تنشر الحكومة بانتظام توقعاتها بشأن تطور المالية العامة على المدى الطويل.

٢-٣ إدارة المخاطر: ينبغي مراعاة الانتظام في رصد المخاطر المحددة أمام الموارد العامة والإفصاح عنها وإدارتها.

١-٢-٣ مخصصات الطوارئ في الميزانية: تتضمن الميزانية مخصصات كافية وتتسم بالشفافية للأحداث الطارئة التي تنشأ أثناء تنفيذ الميزانية.

٢-٢-٣ إدارة الأصول والخصوم: الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأصول والخصوم الرئيسية وإدارتها.

٣-٢-٣ الضمانات: الإفصاح بانتظام عن الضمانات المقدمة من الحكومة ويُصرَّح بها بموجب القانون.

٤-٢-٣ الشراكات بين القطاعين العام والخاص: الإفصاح بانتظام عن الالتزامات في ظل الشراكات بين القطاع العام والخاص وإدارتها بفعالية.

٥-٢-٣ الانكشاف أمام القطاع المالي: تحليل احتمال انكشاف المالية العامة للحكومة أمام القطاع المالي والإفصاح عنه وإدارته.

٦-٢-٣ الموارد الطبيعية: تقييم حصص الحكومة في أصول الموارد الطبيعية الناضبة واستغلالها، والإفصاح عنها وإدارتها.

٧-٢-٣ المخاطر البيئية: تحليل احتمال تعرض المالية العامة لمخاطر الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر البيئية الكبيرة والإفصاح عنه وإدارته.

٣-٣ تنسيق علاقات المالية العامة: ينبغي تحليل علاقات المالية العامة وأدائها على مستوى القطاع العام والإفصاح عنها وتنسيقها.

١-٣-٣ مستويات الحكومة دون المركزية: جمع ونشر معلومات شاملة عن الوضع المالي لمستويات الحكومة دون المركزية وأدائها، بصورة منفردة وقطاع موحد.

٢-٣-٣ الشركات العامة: تنشر الحكومة بانتظام معلومات شاملة عن الأداء المالي للشركات العامة، تشمل أي أنشطة شبه مالية تمارسها.

## باء - وصف الممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة بحسب المبدأ

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			الأساسية	الجيدة	المتقدمة
١	إعداد تقارير المالية العامة	ينبغي أن تتضمن تقارير المالية العامة عرضاً عاماً لمركز الحكومة المالي والأداء المالي الحكومي على نحو يتسم بالشمول والدلالة والحدائثة والموثوقية			
١-١	التغطية	ينبغي أن تقدم تقارير المالية العامة عرضاً عاماً شاملاً لأنشطة المالية العامة التي يزاؤها القطاع العام وقطاعاته الفرعية، طبقاً للمعايير الدولية.			
١-١-١	تغطية المؤسسات	تغطي تقارير المالية العامة كل الكيانات التي تزاوُل أنشطة عامة طبقاً للمعايير الدولية.	تضم تقارير المالية العامة حسابات كل كيانات الحكومة العامة وتورد بيانات عن كل قطاع فرعي طبقاً للمعايير الدولية.	تضم تقارير المالية العامة حسابات كل كيانات القطاع العام وتورد بيانات عن كل قطاع فرعي طبقاً للمعايير الدولية.	
٢-١-١	تغطية الأرصدة	تشمل تقارير المالية العامة ميزانية عمومية للأصول والخصوم والثروة الصافية العامة.	تغطي تقارير المالية العامة النقد والأصول والخصوم المالية.	تغطي تقارير المالية العامة كل الأصول والخصوم المالية وغير المالية، والثروة الصافية.	
٣-١-١	تغطية التدفقات	تغطي تقارير المالية العامة كل بنود الإيرادات والنفقات والتمويل النقدية.	تغطي تقارير المالية العامة التدفقات النقدية، وبنود الإيرادات والنفقات المستحقة والتمويل.	تغطي تقارير المالية العامة التدفقات النقدية، وبنود الإيرادات والنفقات المستحقة والتمويل وغيرها من التدفقات الاقتصادية.	
٤-١-١	تغطية النفقات الضريبية	تفصح الحكومة بانتظام عن خسائر الإيرادات من النفقات الضريبية على الأقل سنوياً.	تفصح الحكومة بانتظام عن خسائر الإيرادات من النفقات الضريبية على الأقل سنوياً.	تفصح الحكومة بانتظام عن خسائر الإيرادات من النفقات الضريبية على الأقل سنوياً. وثمة رقابة، أو أهداف في الميزانية، بالنسبة لحجم النفقات الضريبية.	

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			المتقدمة	الجيدة	الأساسية
٢-١	التواتر والحدائثة	ينبغي نشر تقارير المالية العامة بصورة متواترة ومنتظمة وفي الوقت المناسب.			
١-٢-١	تواتر التقارير أثناء السنة	نشر تقارير المالية العامة أثناء السنة على أساس متواتر ومنتظم.	تُنشر تقارير المالية العامة أثناء السنة على أساس ربع سنوي، خلال فترة ربع سنة.	تُنشر تقارير المالية العامة أثناء السنة على أساس ربع سنوي، خلال فترة شهر.	تُنشر تقارير المالية العامة أثناء السنة على أساس شهري، خلال فترة شهر.
٢-٢-١	حدائثة الكشوف المالية السنوية	نشر الكشوف المالية السنوية المُدقَّقة أو النهائية في الوقت المناسب.	تُنشر الكشوف المالية السنوية المُدقَّقة أو النهائية خلال فترة ١٢ شهرا من نهاية السنة المالية.	تُنشر الكشوف المالية السنوية المُدقَّقة أو النهائية خلال فترة ٩ أشهر من نهاية السنة المالية.	تُنشر الكشوف المالية السنوية المُدقَّقة أو النهائية خلال فترة ٦ أشهر من نهاية السنة المالية.
٣-١	الجودة	المعلومات في تقارير المالية العامة ينبغي أن تكون ذات دلالة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي ومتسقة داخليا وتاريخيا.			
١-٣-١	التصنيف	تقارير المالية العامة تُصنَّف المعلومات بطرق توضح استخدام الموارد العامة وتسهل إجراء المقارنات الدولية.	تقارير المالية العامة تتضمن تصنيفات إدارية واقتصادية تتسق مع المعايير الدولية حيثما ينطبق.	تقارير المالية العامة تتضمن تصنيفات إدارية واقتصادية ووظيفية تتسق مع المعايير الدولية حيثما ينطبق.	تقارير المالية العامة تتضمن تصنيفات إدارية واقتصادية ووظيفية وبرامجية تتسق مع المعايير الدولية حيثما ينطبق.
٢-٣-١	الاتساق الداخلي	تقارير المالية العامة متسقة داخليا وتتضمن مطابقات بين المقاييس البديلة لمجملات المالية العامة الموجزة.	تقارير المالية العامة تتضمن على الأقل واحدا من المطابقات التالية: (١) رصيد المالية العامة والتمويل، أو (٢) الديون والتمويل، أو (٣) التمويل والتغير في الدين.	تقارير المالية العامة تتضمن على الأقل اثنين من المطابقات التالية: (١) رصيد المالية العامة والتمويل، أو (٢) الديون والتمويل والتغير في الدين، أو (٣) التمويل والتغير في رصيد الدين.	تقارير المالية العامة تتضمن كل المطابقات الثلاث التالية: (١) رصيد المالية العامة والتمويل، و(٢) الديون الصادرة وحيازات الدين، و(٣) التمويل والتغير في رصيد الدين.

مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			المتقدمة	الجيدة	الأساسية
٣-٣-١	التعديلات التاريخية	الإفصاح عن التعديلات الرئيسية في إحصاءات المالية العامة التاريخية وتفسيرها.	يجري الإبلاغ عن التعديلات الرئيسية في إحصاءات المالية العامة التاريخية مع تفسير كل تعديل رئيسي وإعداد جدول وصل بين السلاسل الزمنية القديمة والجديدة.	يجري الإبلاغ عن التعديلات الرئيسية في إحصاءات المالية العامة التاريخية مع تفسير كل تعديل رئيسي.	يجري الإبلاغ عن التعديلات الرئيسية في إحصاءات المالية العامة التاريخية مع تفسير كل تعديل رئيسي وإعداد جدول وصل بين السلاسل الزمنية القديمة والجديدة.
٤-١	الموضوعية	ينبغي أن تكون إحصاءات المالية العامة والكشوف المالية موثوقة، وأن تخضع لفحص خارجي، وتسهل المساءلة.			
١-٤-١	الموضوعية الإحصائية	إعداد ونشر إحصاءات المالية العامة طبقاً للمعايير الدولية.	إحصاءات المالية العامة تتولى إعدادها جهاز مستقل مهنيًا وتُنشر طبقاً للمعايير الدولية.	إحصاءات المالية العامة تتولى إعدادها هيئة حكومية معينة وتُنشر طبقاً للمعايير الدولية.	إحصاءات المالية العامة تتولى إعدادها جهاز مستقل مهنيًا وتُنشر طبقاً للمعايير الدولية.
٢-٤-١	التدقيق الخارجي	تخضع الكشوف المالية السنوية لتدقيق تُجره هيئة عُليا مستقلة للرقابة والمحاسبة نشر تقرير عن التدقيق حول موثوقية الكشوف المالية السنوية للحكومة. موثوقيتها، وتُنشر تقارير التدقيق.	تتولى هيئة عُليا مستقلة للرقابة والمحاسبة نشر تقرير عن التدقيق يفيد بما إذا كانت الكشوف المالية السنوية للحكومة تعرض صورة حقيقية وعادلة لمركزها المالي وبدون إخلاء مسؤولية أو إبداء رأي تدقيق معاكس.	تتولى هيئة عُليا مستقلة للرقابة والمحاسبة نشر تقرير عن التدقيق يفيد بما إذا كانت الكشوف المالية السنوية للحكومة تعرض صورة حقيقية وعادلة لمركزها المالي وبدون إخلاء مسؤولية أو إبداء رأي تدقيق معاكس.	تتولى هيئة عُليا مستقلة للرقابة والمحاسبة نشر تقرير عن التدقيق يفيد بما إذا كانت الكشوف المالية السنوية للحكومة تعرض صورة حقيقية وعادلة لمركزها المالي وبدون إخلاء مسؤولية أو إبداء رأي تدقيق معاكس.
٣-٤-١	قابلية بيانات المالية العامة للمقارنة	عرض تنبؤات المالية العامة، والميزانيات، وتقارير المالية العامة على أساس قابل للمقارنة، مع تفسير أي انحرافات.	تنبؤات المالية العامة/الميزانية والناتج تكون قابلة للمقارنة إضافة إلى مطابقة النتيجة مع كل من إحصاءات المالية العامة والحسابات الختامية.	تنبؤات المالية العامة/الميزانية والناتج تكون قابلة للمقارنة إضافة إلى مطابقة النتيجة إما مع إحصاءات المالية العامة أو الحسابات الختامية.	تنبؤات المالية العامة/الميزانية والناتج تكون قابلة للمقارنة إضافة إلى مطابقة النتيجة مع كل من إحصاءات المالية العامة والحسابات الختامية.

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			الأساسية	الجيدة	المتقدمة
٢	وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الميزانية	ينبغي أن تتضمن الميزانيات وتنبؤات المالية العامة التي تركز عليها بيانا واضحا عن أهداف الحكومة من الميزانية ونواياها بشأن السياسات، وتوقعات بشأن تطور المالية العامة تتسم بالشمول والحدثة والموثوقية.			
١-٢	الشمول	ينبغي أن تقدم تنبؤات المالية العامة والميزانيات عرضا عاما شاملا لآفاق المالية العامة المتوقعة.			
١-١-٢	وحدة الميزانية	عرض بيانات الإيرادات والنفقات والتمويل لجميع كيانات الحكومة المركزية على أساس إجمالي في وثائق الميزانية وتصرح بها الهيئة التشريعية.	تتضمن وثائق الميزانية كل الإيرادات الضريبية والمحلية، والنفقات والتمويل على أساس إجمالي حسب وزارات وهيئات الحكومة المركزية.	تتضمن وثائق الميزانية كل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المحلية والنفقات والتمويل على أساس إجمالي حسب وزارات وهيئات الحكومة المركزية والصناديق خارج الميزانية والصناديق الضمان الاجتماعي.	
٢-١-٢	تنبؤات الاقتصاد الكلي	توقعات الميزانية تستند إلى تنبؤات اقتصادية كلية شاملة يُفصح عنها ويُراعى تفسيرها.	تتضمن وثائق الميزانية التنبؤات بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.	تتضمن وثائق الميزانية التنبؤات بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والفرضيات التي تُبنى عليها.	
٣-١-٢	إطار الميزانية متوسط الأجل	وثائق الميزانية تتضمن نتائج وتوقعات الإيرادات والنفقات والتمويل على المدى المتوسط على نفس الأساس الذي تقوم عليه الميزانية السنوية.	تتضمن وثائق الميزانية نتائج العاميين السابقين وتوقعات الإيرادات والنفقات والتمويل في الأجل المتوسط حسب الفئة الاقتصادية.	تتضمن وثائق الميزانية نتائج العاميين السابقين وتوقعات الإيرادات والنفقات والتمويل في الأجل المتوسط حسب الفئة الاقتصادية، وحسب الوزارة أو البرنامج.	



مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			المتقدمة	الجيدة	الأساسية
٤-١-٢	مشروعات الاستثمار	تفصح الحكومة بانتظام عن التزاماتها المالية في ظل مشروعات الاستثمار لسنوات متعددة، وتُجري تحليل التكلفة والعائد على جميع المشروعات الكبرى وتخضعها لمناقصات مفتوحة وتنافسية.	ينطبق واحد مما يلي: (١) تفصح الحكومة بانتظام عن قيمة إجمالي التزاماتها في ظل مشروعات الاستثمار لسنوات متعددة، أو (٢) تُخضع كل المشروعات الكبرى لتحليل التكلفة والعائد وتشره قبل صدور الموافقة، أو (٣) تشترط إبرام عقود كل المشروعات الكبرى من خلال مناقصة مفتوحة وتنافسية.	ينطبق اثنان مما يلي: (١) تفصح الحكومة بانتظام عن قيمة إجمالي التزاماتها في ظل مشروعات الاستثمار لسنوات متعددة، أو (٢) تُخضع كل المشروعات الكبرى لتحليل التكلفة والعائد وتشره قبل صدور الموافقة، أو (٣) تشترط إبرام عقود كل المشروعات الكبرى من خلال مناقصة مفتوحة وتنافسية.	ينطبق كل مما يلي: (١) تفصح الحكومة بانتظام عن قيمة إجمالي التزاماتها في ظل مشروعات الاستثمار لسنوات متعددة، و (٢) تُخضع كل المشروعات الكبرى لتحليل التكلفة والعائد وتشره قبل صدور الموافقة، و (٣) تشترط إبرام عقود كل المشروعات الكبرى من خلال مناقصة مفتوحة وتنافسية.
٢-٢	التنظيم	ينبغي أن يحدد القانون صلاحيات ومسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة في عملية وضع الميزانية، وينبغي عرض الميزانية ومناقشتها واعتمادها في الوقت المناسب.			
١-٢-٢	قانون المالية العامة	يحدد الإطار القانوني بوضوح الجدول الزمني لإعداد الميزانية واعتمادها، والشروط الرئيسية المطلوبة في وثائق الميزانية، وصلاحيات ومسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية في عملية إعداد الميزانية.	يحدد الإطار القانوني اثنان مما يلي: (١) الجدول الزمني لإعداد الميزانية واعتمادها، أو (٢) الشروط الرئيسية المطلوبة في الميزانية المقترحة من الجهة التنفيذية، أو (٣) صلاحيات السلطة التشريعية بتعديل الميزانية المقترحة من الجهة التنفيذية.	يحدد الإطار القانوني اثنان مما يلي: (١) الجدول الزمني لإعداد الميزانية واعتمادها، أو (٢) الشروط الرئيسية المطلوبة في الميزانية المقترحة من الجهة التنفيذية، أو (٣) صلاحيات السلطة التشريعية بتعديل الميزانية المقترحة من الجهة التنفيذية.	يحدد الإطار القانوني كلا مما يلي: (١) الجدول الزمني لإعداد الميزانية واعتمادها، والشروط الرئيسية المطلوبة في الميزانية المقترحة من الجهة التنفيذية، و (٢) صلاحيات السلطة التشريعية بتعديل الميزانية المقترحة من الجهة التنفيذية.

الممارسات			المبدأ	البُعد	#
المتقدمة	الجيدة	الأساسية			
تُرفع الميزانية إلى الجهة التشريعية وتُتاح لاطلاع الجمهور قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وتُتعمد وتُنشر قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل.	تُرفع الميزانية إلى الجهة التشريعية وتُتاح لاطلاع الجمهور قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل وتُتعمد وتُنشر بحلول بداية السنة المالية.	تُرفع الميزانية إلى الجهة التشريعية وتُتاح لاطلاع الجمهور قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل وتُتعمد وتُنشر خلال مدة لا تتجاوز شهرا بعد بداية السنة المالية.	يُمنح باستمرار وقتا كافيا للهيئة التشريعية والجمهور لفحص الميزانية السنوية وإقرارها.	حدائثة وثائق الميزانية	٢-٢-٢
<b>ينبغي عرض تنبؤات المالية العامة والميزانيات على نحو يسهل تحليل السياسة والمساءلة.</b>				توجه السياسات	٣-٢
تعلن الحكومة هدفا عدديا لمجملات المالية العامة الرئيسية يتسم بالدقة ويكون محدد المدة ووضوح على مدى ثلاث سنوات أو أكثر، وتعد تقارير منتظمة بشأنه.	تعلن الحكومة هدفا عدديا لمجملات المالية العامة الرئيسية يتسم بالدقة ويكون محدد المدة وتعد تقارير منتظمة بشأنه.	تعلن الحكومة هدفا عدديا لمجملات المالية العامة الرئيسية يكون إما دقيقا أو محدد المدة وتعد تقارير منتظمة بشأنه.	تعلن الحكومة أهدافا واضحة وقابلة للقياس للمالية العامة وتقدم تقارير بشأنها.	أهداف سياسة المالية العامة	١-٣-٢

مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			المتقدمة	الجيدة	الأساسية
٢-٣-٢	معلومات عن الأداء	تقدم وثائق الميزانية معلومات عن الأهداف والنتائج المتحققة تحت كل مجال من المجالات الرئيسية لسياسات الحكومة.	تتضمن وثائق الميزانية معلومات عن المدخلات المكتسبة تحت كل مجال من المجالات الرئيسية لسياسات الحكومة.	تبين وثائق الميزانية الأهداف، ونتائج الأداء، مقارنة بالنتائج التي يتعين تحقيقها تحت كل مجال من المجالات الرئيسية لسياسات الحكومة.	تبين وثائق الميزانية الأهداف، ونتائج الأداء، مقارنة بالمرجات التي يتعين إقرارها تحت كل مجال من المجالات الرئيسية لسياسات الحكومة.
٣-٣-٢	مشاركة الجمهور	تقدم الحكومة للمواطنين ملخصا يسهل الاطلاع عليه حول انعكاسات سياسات الميزانية وتتيح فرصة للمشاركة في المداولات حول الميزانية.	تنشر الحكومة وصفا يسهل الاطلاع عليه لأحدث تطورات الأداء والآفاق المتوقعة للاقتصاد والمالية العامة، وكذلك تقريرا مفصلا عن انعكاسات الميزانية على المواطنين العادي، وتمنح المواطنين صوتا رسميا في المداولات حول الميزانية.	تنشر الحكومة وصفا يسهل الاطلاع عليه لأحدث تطورات الأداء والآفاق المتوقعة للاقتصاد والمالية العامة، وكذلك تقريرا مفصلا عن انعكاسات الميزانية على المواطن العادي، وتمنح المواطنين صوتا رسميا في المداولات حول الميزانية.	تنشر الحكومة وصفا يسهل الاطلاع عليه لأحدث تطورات الأداء والآفاق المتوقعة للاقتصاد والمالية العامة، وكذلك تقريرا مفصلا عن انعكاسات الميزانية على المواطنين العادي، وتمنح المواطنين صوتا رسميا في المداولات حول الميزانية.
٤-٢	الموثوقية	ينبغي أن تتسم التنبؤات الاقتصادية وتنبؤات المالية العامة والميزانيات بالموثوقية.			
١-٤-٢	التقييم المستقل	يُجرى تقييم مستقل للتنبؤات الاقتصادية وتنبؤات المالية العامة للحكومة ومستويات أدائها.	تتضمن وثائق الميزانية مقارنات بين التوقعات الاقتصادية وتوقعات المالية العامة للحكومة وتوقعات واضعي التنبؤات المستقلين.	يتولى أحد الكيانات المستقلة تقييم موثوقية التنبؤات الاقتصادية وتنبؤات المالية العامة للحكومة، وأدائها مقارنة بأهدافها من سياسات المالية العامة.	يتولى أحد الكيانات المستقلة تقييم مدى موثوقية التنبؤات الاقتصادية وتنبؤات المالية العامة للحكومة.
٢-٤-٢	الميزانية التكميلية	الهيئة التشريعية هي التي تصرح بأي تغييرات جوهرية في الميزانية المعتمدة.	توضع ميزانية تكميلية تنظم النفقات التي تتجاوز الميزانية المعتمدة.	يُشترط وضع ميزانية تكميلية قبل إجراء أي تغييرات جوهرية في مجموع نفقات الميزانية أو تغيير تكوينها تغييرا ملموسا.	يُشترط وضع ميزانية تكميلية قبل إجراء أي تغييرات جوهرية في مجموع النفقات المقررة في الميزانية.

الممارسات			المبدأ	البُعد	#
المتقدمة	الجيدة	الأساسية			
الفروق بين تنبؤات الحكومة المتتالية للإيرادات والنفقات والتمويل تُقسَّم إلى آثار تغيرات السياسات المنفردة، والمحدّات الاقتصادية الكلية، وعوامل أخرى، مثل التعديلات الفنية أو المحاسبية	الفروق بين تنبؤات الحكومة المتتالية للإيرادات والنفقات والتمويل تُقسَّم إلى التأثير الكلي للسياسات الجديدة والمُحدّات الاقتصادية الكلية.	الفروق بين تنبؤات الحكومة المتتالية للإيرادات والنفقات والتمويل تُعرض على المستوى الكلي، مع إجراء مناقشة نوعية لتأثير السياسات الجديدة على التنبؤات.	وثائق الميزانية وأي عمليات تحديث لاحقة تفسر أي تغييرات جوهرية في التنبؤات السابقة للحكومة بشأن المالية العامة، مع بيان الفرق في تأثير تدابير السياسة الجديدة على المالية العامة مقارنة بالسيناريو الأساسي.	مطابقة التنبؤات	٣-٤-٢
ينبغي أن تقوم الحكومات بالإفصاح عن المخاطر على المالية العامة وتحليلها وإدارتها وأن تضمن فعالية التنسيق في صنع القرارات بشأن المالية العامة على مستوى القطاع العام.				تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة	٣
ينبغي أن تنشر الحكومات تقارير موجزة ومنظمة عن المخاطر على الآفاق المتوقعة للمالية العامة.				الإفصاح عن المخاطر وتحليلها	١-٣
تتضمن وثائق الميزانية تحليلاً للحساسية وسيناريوهات بديلة، وتنبؤات احتمالية لنتائج المالية العامة.	تتضمن وثائق الميزانية تحليلاً للحساسية وسيناريوهات بديلة لتنبؤات الاقتصاد الكلي والمالية العامة.	تتضمن وثائق الميزانية مناقشة حول حساسية تنبؤات المالية العامة للفرضيات الاقتصادية الكلية الرئيسية.	تعد الحكومة تقارير حول النواحي التي ربما اختلفت نتائج المالية العامة فيها عن تنبؤات السيناريو الأساسي نتيجة للاختلاف في الفرضيات الاقتصادية الكلية.	مخاطر الاقتصاد الكلي	١-١-٣
يُفصح عن المخاطر الرئيسية المحددة على تنبؤات المالية العامة في تقرير موجز إلى جانب تقديرات لحجمها، ولاحتمالات وقوعها حيثما أمكن.	يُفصح عن المخاطر الرئيسية المحددة على تنبؤات المالية العامة في تقرير موجز، إلى جانب تقديرات لحجمها.	يُفصح عن المخاطر الرئيسية المحددة على تنبؤات المالية العامة في تقرير موجز وتجري مناقشة نوعيتها.	تقدم الحكومة تقريراً موجزاً ومنظماً عن المخاطر الرئيسية المحددة أمام تنبؤاتها بشأن المالية العامة.	مخاطر محددة على المالية العامة	٢-١-٣

مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			المتقدمة	الجيدة	الأساسية
٣-١-٣	تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى الطويل	تنشر الحكومة بانتظام توقعاتها بشأن تطور المالية العامة على المدى الطويل.	تنشر الحكومة بانتظام توقعاتها بشأن استمرارية مجملات المالية العامة الرئيسية وأي صناديق للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي على مدى الثلاثين عاما القادمة على الأقل باستخدام مجموعة من الفرضيات الاقتصادية الكلية والديمغرافية، وبشأن الموارد الطبيعية وفرضيات أخرى.	تنشر الحكومة بانتظام سيناريوهات متعددة لاستمرارية مجملات المالية العامة الرئيسية وأي صناديق للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي على مدى الثلاثين عاما القادمة على الأقل باستخدام مجموعة من الفرضيات الاقتصادية الكلية.	تنشر الحكومة بانتظام سيناريوهات متعددة لاستمرارية مجملات المالية العامة الرئيسية وأي صناديق للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي على مدى الثلاثين عاما القادمة على الأقل باستخدام مجموعة من الفرضيات الاقتصادية الكلية والديمغرافية، وبشأن الموارد الطبيعية وفرضيات أخرى.
٢-٣	إدارة المخاطر	ينبغي رصد المخاطر المحددة أمام الموارد العامة بانتظام والإفصاح عنها وإدارتها.			
١-٢-٣	بنود الطوارئ في الميزانية	تتضمن الميزانية مخصصات كافية وتتسم بالشفافية للطوارئ التي تنشأ أثناء تنفيذ الميزانية.	تتضمن الميزانية بندا مخصصا للطوارئ مع وضع معايير شفافة للاستفادة منه.	تتضمن الميزانية بندا مخصصا للطوارئ مع وضع معايير شفافة للاستفادة منه.	تتضمن الميزانية بندا مخصصا للطوارئ مع وضع معايير شفافة للاستفادة منه وإعداد تقارير منتظمة أثناء السنة عن استخدامه.
٢-٢-٣	إدارة الأصول والخصوم	الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالأصول والخصوم الرئيسية وإدارتها.	يُصَرَّح بجميع القروض بموجب القانون ويجري تحليل المخاطر المحيطة بسندات الدين في حيازة الحكومة وتحليلها والإفصاح عنها.	يُصَرَّح بجميع القروض بموجب القانون ويجري تحليل المخاطر المحيطة بالأصول المالية والخصوم الحكومية والإفصاح عنها.	يُصَرَّح بجميع الخصوم واقتناء الأصول الكبيرة أو التصرف فيها بموجب القانون، ويجري الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالميزانية العمومية وإدارتها وفقا لاستراتيجية منشورة.
٣-٢-٣	الضمانات	الإفصاح بانتظام عن الضمانات المقدمة من الحكومة ويُصَرَّح بها بموجب القانون.	تُنشر سنويا على الأقل بيانات جميع الضمانات الحكومية، وإجمالي الانكشاف الناتج عنها، ويُصَرَّح بأقصى حد لقيمة الضمانات الجديدة أو رصيدها بموجب القانون.	تُنشر سنويا على الأقل بيانات جميع الضمانات الحكومية، والمستفيدين منها، وإجمالي الانكشاف الناتج عنها، ويُصَرَّح بأقصى حد لقيمة الضمانات الجديدة أو رصيدها بموجب القانون.	تُنشر سنويا على الأقل بيانات جميع الضمانات الحكومية، والمستفيدين منها، وإجمالي الانكشاف الناتج عنها، واحتمالات طلبها، ويُصَرَّح بأقصى حد لقيمة الضمانات الجديدة أو رصيدها بموجب القانون.

الممارسات			المبدأ	البُعد	#
المتقدمة	الجيدة	الأساسية			
تنشر الحكومة سنويا على الأقل مجموع حقوقها والتزاماتها والانكشافات الأخرى في ظل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإيرادات والمدفوعات السنوية المتوقعة على امتداد أعمار العقود. كذلك يوضع حدٌ قانوني على الالتزامات المتركمة.	تنشر الحكومة سنويا على الأقل مجموع حقوقها والتزاماتها والانكشافات الأخرى في ظل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإيرادات والمدفوعات السنوية المتوقعة على امتداد أعمار العقود.	تنشر الحكومة سنويا على الأقل مجموع حقوقها والتزاماتها والانكشافات الأخرى في ظل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	الإفصاح بانتظام عن الالتزامات في ظل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدارتها بفعالية.	الشراكة بين القطاعين العام والخاص	٤-٢-٣
تحدد السلطات حجم دعمها الصريح للقطاع المالي وتفصح عنه سنويا على أقل تقدير، وتُجري تقييما لاستقرار القطاع المالي بانتظام بناء على مجموعة معقولة من سيناريوهات الاقتصاد الكلي والأسواق المالية.	تحدد السلطات حجم دعمها الصريح للقطاع المالي وتفصح عنه سنويا على أقل تقدير، وتُجري تقييما لاستقرار القطاع المالي بانتظام.	تحدد السلطات حجم دعمها الصريح للقطاع المالي وتفصح عنه سنويا على أقل تقدير.	تحليل احتمال انكشاف المالية العامة للحكومة أمام القطاع المالي والإفصاح عنه وإدارته.	الانكشاف أمام القطاع المالي	٥-٢-٣
تنشر الحكومة تقديرات سنوية لحجم وقيمة أصول الموارد الطبيعية الرئيسية في ظل سيناريوهات أسعار واستخراج مختلفة، وكذلك حجم وقيمة المبيعات وإيرادات المالية العامة في السنة السابقة.	تنشر الحكومة تقديرات سنوية لحجم وقيمة أصول الموارد الطبيعية الرئيسية في ظل سيناريوهات أسعار مختلفة، وكذلك حجم وقيمة المبيعات وإيرادات المالية العامة في السنة السابقة.	تنشر الحكومة تقديرات سنوية لحجم وقيمة أصول الموارد الطبيعية الرئيسية، وكذلك حجم وقيمة المبيعات وإيرادات المالية العامة في السنة السابقة.	تقييم حصص الحكومة في أصول الموارد الطبيعية الناضبة واستغلالها، والإفصاح عنها وإدارتها.	الموارد الطبيعية	٦-٢-٣

مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة

#	البُعد	المبدأ	الممارسات		
			المتقدمة	الجيدة	الأساسية
٧-٢-٣	المخاطر البيئية	تحليل احتمال تعرض المالية العامة لمخاطر الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر البيئية الكبيرة والإفصاح عنه وإدارته.	تحدد الحكومة وتناقش المخاطر الرئيسية على المالية العامة من الكوارث الطبيعية وتحدد كمياتها على أساس التجارب التاريخية.	تحدد الحكومة وتناقش المخاطر الرئيسية على المالية العامة من الكوارث الطبيعية وتحدد كمياتها على أساس التجارب التاريخية.	تحدد الحكومة وتناقش المخاطر الرئيسية على المالية العامة من الكوارث الطبيعية وتحدد كمياتها على أساس التجارب التاريخية.
٣-٣	تنسيق علاقات المالية العامة	ينبغي تحليل علاقات المالية العامة وأدائها على مستوى القطاع العام والإفصاح عنها وتنسيقها.			
١-٣-٣	مستويات الحكومة دون المركزية	جمع ونشر معلومات شاملة عن الوضع المالي لمستويات الحكومة دون المركزية وأدائها، بصورة منفردة وقطاع موحد.	تُشر بيانات الوضع المالي لمستويات الحكومات دون المركزية وأدائها على أساس سنوي.	تُشر بيانات الوضع المالي لمستويات الحكومات دون المركزية وأدائها على أساس سنوي، ويوضع حدٌ لخصومها أو قروضها.	تُشر بيانات الوضع المالي لمستويات الحكومات دون المركزية وأدائها على أساس ربع سنوي، ويوضع حدٌ لخصومها أو قروضها.
٢-٣-٣	الشركات العامة	تنشر الحكومة بانتظام معلومات شاملة عن الأداء المالي للشركات العامة، تشمل أي أنشطة شبه مالية تمارسها.	يُفصح عن جميع التحويلات بين الحكومة والشركات العامة، واستنادا إلى نشر سياسة الملكية، يُنشر تقرير حول الأداء المالي لقطاع الشركات العامة سنويا على الأقل.	يُفصح عن جميع التحويلات بين الحكومة والشركات العامة، واستنادا إلى نشر سياسة الملكية، يُنشر تقرير حول الأداء المالي لقطاع الشركات العامة سنويا على الأقل.	يُفصح عن جميع أشكال الدعم المباشر وغير المباشر بين الحكومة والشركات العامة، واستنادا إلى نشر سياسة الملكية. ويُنشر تقرير حول الأداء المالي الكلي لقطاع الشركات العامة، بما في ذلك تقديرات أي أنشطة شبه مالية تمارسها، سنويا على الأقل.

## جيم - مسرد المصطلحات

### Annual financial statements

**الكشوف المالية السنوية:** هي مجموعة فرعية من التقارير المالية في نهاية السنة. وفي حالة استخدام طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق، تتضمن الكشوف المالية السنوية على الأقل ميزانية عمومية، وبيان تشغيل، وبيان التدفقات النقدية، والإفصاحات حولها. وفي حالة استخدام طريقة المحاسبة على الأساس النقدي، يُعرض الكشف المالي السنوي ككشف للتدفق النقدي ويجوز أن يتضمن تقرير تنفيذ الميزانية في نهاية السنة. ويُتوقع من الكشوف المالية السنوية أن تتبع المعايير المحاسبية ذات الصلة والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. وبوجه عام، تخضع الكشوف المالية السنوية للتدقيق وتُنشر للاطلاع العام؛ غير أنه في حالة عدم خضوعها للتدقيق يتم استخدام الكشوف المالية السنوية النهائية.

### Balance sheet

**الميزانية العمومية:** الميزانية العمومية هي بيان شامل وموحد للأصول والخصوم والثروة الصافية للحكومة أو القطاع العام في نهاية الفترة المحاسبية. وتتضمن الخصوم والأصول المالية وغير المالية والمحلية والخارجية، وكذلك المعلومات الأخرى المتعلقة بها.

### Borrowing

**الاقراض:** كل القروض الحكومية التي تشمل السندات وأذون الخزانة والقروض المصرفية وكذلك الاقتراض غير المباشر مثل الحسابات مستحقة الدفع، بما في ذلك متأخرات الإنفاق والضريبة المستردة غير المؤداة.

### Budget Documentation

**وثائق الميزانية:** كل الوثائق التي تُنشر في فترة الميزانية السنوية أو في فترة قريبة بما فيها دفتر الميزانية، وتقديرات الميزانية، واستراتيجيات المالية العامة، وأطر الميزانية متوسطة الأجل، وبيان المخاطر على المالية العامة، وقوانين التمويل أو التقديرات، وتقارير التمويل العام على المدى الطويل، وقانون الميزانية أو التمويل أو الاعتمادات.

### Contingent liabilities

**الالتزامات الاحتمالية:** الالتزامات الاحتمالية هي التزامات بأداء مدفوعات يتوقف توقيتها ومقدارها على وقوع حدث معين قائم بذاته/مستقبلي غير مؤكد أو سلسلة من الأحداث المستقبلية. وتشمل الأمثلة الضمانات والتعويضات، وخطابات التظمين.

### Distributional analysis

**تحليل التوزيع:** تقييم كمي لتأثير سياسة حكومية محددة أو كلية على مختلف شرائح السكان، غالباً ما يجري التمييز بينها على أساس الدخل أو نوع الجنس أو المجموعات الجغرافية. ومن الأمثلة على ذلك تأثير تغيير المعدلات الضريبية على عُشيرات الدخل المختلفة.

### Expenditure arrears

**متأخرات الإنفاق:** المتأخرات هي المبالغ غير المسددة والتي تأخر تسديدها عن تاريخ استحقاق الدفع، وهي مركز أرصدة الفواتير التي لم تُدفع بحلول التاريخ المحدد في عقد أو خلال الفترة التجارية المعتادة للمعاملات المماثلة. وقد تنشأ متأخرات المدفوعات نتيجة عدم سداد الحكومة لهذه المتأخرات كفواتير مستحقة قدمها الموردون، أو رواتب أو تحويلات غير مؤداة، أو مدفوعات سداد ديون أو مدفوعات خدمة ديون غير مسددة.

### Financial derivatives

**المشتقات المالية:** أداة مالية مرتبطة بأداة مالية محددة أخرى أو بمؤشر أو سلعة أولية، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأولية، ومخاطر الائتمان) في الأسواق المالية. ومن أمثلة المشتقات المالية العقود المستقبلية والمبادلات وعقود الخيار.



### Fiscal aggregates

**مجملات المالية العامة:** أهم المؤشرات الموجزة للمالية العامة، وتشمل على جانب التدفقات مجموع النفقات ومجموع الإيرادات، وصافي الإقراض/صافي الاقتراض أو رصيد المالية العامة الكلي؛ وتشمل على جانب الأرصدة إجمالي وصافي الدين، ومجموع الأصول، ومجموع الخصوم، والثروة الصافية.

### Fiscal forecasts

**تنبؤات المالية العامة:** التنبؤات بأهم مجملات المالية العامة، وكذلك العناصر التي تتركز عليها، بما في ذلك إيرادات رئيسية محددة، والنفقات حسب التصنيف الإداري أو الوظيفي أو الاقتصادي، وأهم الأصول والخصوم، بما فيها إجمالي الدين.

### Fiscal legislation

**تشريع المالية العامة:** القوانين ذات الصلة بصياغة سياسة المالية العامة، وإعداد الميزانية واعتمادها وتنفيذها، و/أو المحاسبة، وإعداد التقارير، وتدقيق معلومات المالية العامة. وتشمل قوانين المسؤولية المالية، وقانون الميزانية الأساسي، والإدارة المالية العامة، والمحاسبة العامة والتدقيق.

### Fiscal reports

**تقارير المالية العامة:** تقارير ارتجاعية عن تطورات المالية العامة بما في ذلك تقارير نتائج/تنفيذ الميزانية أثناء السنة وفي نهاية السنة، وإحصاءات المالية العامة، والكشوف المالية السنوية.

### Fiscal statistics

**إحصاءات المالية العامة:** تقارير ارتجاعية عن الأداء المالي للحكومة تقدم بيانات مالية استنادا إلى المعايير الإحصائية الدولية مثل دليل إحصاءات مالية الحكومة (٢٠٠١ أو ٢٠١٤)، أو نظام الحسابات القومية (١٩٩٣ أو ٢٠٠٨) أو النظام الأوروبي للحسابات القومية (١٩٩٥ أو ٢٠١٠).

### General Government

**الحكومة العامة:** يتألف قطاع الحكومة العامة من الوحدات المؤسسية المقيمة التي تؤدي وظائف الحكومة كنشاطها الأساسي. ويشمل قطاع الحكومة العامة كل الوحدات الحكومية في الحكومة المركزية وحكومات الولايات والمقاطعات والأقاليم والحكومات المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي التي تخضع لسيطرة وحدات حكومية (يُشار إليها بصناديق خارج الميزانية)، حسب تعريفها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتشمل الحكومة العامة كذلك المشروعات التي تُؤسس بموجب القانون كشركات ولكنها توفر السلع والخدمات بصفة أساسية على أساس غير سوقي.

### Government guarantee

**الضمان الحكومي:** أكثر الأنواع شيوعا هي القرض المضمون من الحكومة الذي يقتضي سداد الحكومة لأي مبلغ قائم من القرض في حالة توقف طرف ثالث عن السداد. وفي بعض العقود - لا سيما المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص - يجوز أن تقدم الحكومة إيرادا أو ضمانا تحت الطلب يقتضي تعويض الفرق إذا كان الإيراد أو الطلب دون المستوى المتفق عليه. ويجوز أن تتضمن العقود الأخرى ضمانات سعر الصرف أو الأسعار.

### Independent body

**الجهاز المستقل:** الجهاز المستقل الذي يقوم بدور فعال في إجراء عملية التدقيق أو إعداد إحصاءات المالية العامة هو جهاز ذو صلاحيات واسعة بقدر كافٍ ولديه قدرة كاملة على الاستنساب المهني في أداء وظائفه، ولديه حقوق وعليه التزامات بتقديم تقارير عن عمله، ولديه إمكانية الحصول على المعلومات دون قيود، وتتوافر له موارد بشرية ومادية ومالية مناسبة، مع النص على ذلك كله في الإطار القانوني.

### International standards

**المعايير الدولية:** المعايير المتعارف عليها دوليا بشأن (١) إحصاءات مالية الحكومة، بما في ذلك دليل إحصاءات مالية الحكومة (٢٠٠١ أو ٢٠١٤)، أو نظام الحسابات القومية (١٩٩٣ أو ٢٠٠٨) أو النظام الأوروبي للحسابات القومية (١٩٩٥ أو ٢٠١٠)، و(٢) الكشوف المالية للحكومة (بما فيها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

### In-year fiscal reports

**تقارير المالية العامة أثناء السنة:** تقارير نتائج/تنفيذ الميزانية وإحصاءات المالية العامة التي تصدر بتواتر شهري أو ربع سنوي أثناء السنة المالية، لكنها يمكن أن تتضمن تقارير عن السنة بأكملها تصدر بعد نهاية السنة المالية بفترة وجيزة.

### Macroeconomic risks

**مخاطر الاقتصاد الكلي:** مخاطر مرتبطة باختلاف النتائج الاقتصادية الكلية عن التنبؤات، على سبيل المثال عندما يتبين أن إجمالي الناتج المحلي أو معدلات التضخم أو البطالة أو أسعار السلع الأولية أو أسعار الصرف أعلى أو أقل من التنبؤات التي تقوم عليها الميزانية.

### Major audit qualifications

**آراء التدقيق الرئيسية المصحوبة بتحفظات:** تحفظات التدقيق الرئيسية تشمل أيا مما يلي: (١) التحفظ في إبداء رأي التدقيق، و(٢) رأي تدقيق معاكس، و(٣) أي تحفظات أخرى يبيدها التدقيق تشير تقديرات المدقق إلى بلوغ تأثيرها المالي حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر.

### Major revisions

**التعديلات الرئيسية:** تعديلات تُجرى على إحصاءات المالية العامة التاريخية وتكون كبيرة بقدر كافٍ بحيث يكون لها تأثيرا اقتصاديا كبيرا على الأهمية على مجملات المالية العامة الرئيسية، وبصفة خاصة، أي تعديل يبلغ حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر.

### Medium term

**الأجل المتوسط:** فترة تمتد من ثلاث إلى عشر سنوات بعد العام الجاري.

### Multi-annual contracts

**العقود لسنوات متعددة:** عقود بين الحكومة والقطاع الخاص لمدة تزيد على سنة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإيجارات طويلة الأجل، واتفاقات المشتريات طويلة الأجل.

### Long term

**الأجل الطويل:** فترة تمتد عشر سنوات أو أكثر بعد العام الجاري.

### Public activity

**الأنشطة العامة:** كل أنشطة المالية العامة التي تمارسها وحدات داخل القطاع العام.

### Public corporations

**الشركات العامة:** الشركات التي تمتلكها أو تسيطر عليها وحدات حكومية و/أو شركات عامة أخرى، حسب تعريفها في دليل إحصاءات مالية الحكومة (٢٠٠١ أو ٢٠١٤).

### Public-private partnerships (PPPs)

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: الشركات بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين، تقوم بموجبها إحدى الوحدتين باقتناء أو بناء أصل أو مجموعة من الأصول، وتشغيله لفترة زمنية، ثم تُسَلَّم الأصل إلى وحدة ثانية. وفي ظل هذه الترتيبات، يوفر القطاع الخاص أصول البنية التحتية والخدمات التي عادة ما توفرها الحكومة، مثل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور والسكك الحديدية ومحطات المياه والصرف الصحي. وعندما تتولى جهة التشغيل من القطاع الخاص بعض مسؤوليات إدارة الأصل وتطويره توصف هذا الحالات بأنها حقوق امتياز.

### Public sector

القطاع العام: يتألف القطاع العام من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة التي تخضع لسيطرة وحدات حكومية مقيمة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي جميع وحدات قطاع الحكومة العامة، والشركات العامة المقيمة (بما فيها الشركات العامة المالية وغير المالية).

### Quasi-fiscal activities

أنشطة شبه مالية: عمليات الحكومة التي تنفذها مؤسسات بخلاف الوحدات الحكومية (مثل البنوك المركزية والشركات العامة الأخرى). ومن الأمثلة على هذه الأنشطة القروض بشروط مُيسرة من البنوك المركزية، والإقراض المباشر من الشركات العامة، والشروط التي تقضي بتقديم الشركات العامة أو الخاصة خدمات بأسعار أقل من أسعار السوق.

### Semi-autonomous body

جهاز شبه مستقل: يشكل أي جهاز شبه مستقل جزءا من قطاع الحكومة، ولكنه مقارنة بالوزارات والدوائر الحكومية، يمتلك درجة معينة من الاستقلالية التشغيلية والمالية، بحكم الواقع وحكم القانون، فيما يخص التوظيف وإدارة الميزانية والتنظيم الداخلي.

### Specific fiscal risk

مخاطر محددة على المالية العامة: مخاطر على المالية العامة لا ترتبط مباشرة بعوامل اقتصادية كلية. وتنتج بأنها أضيقت نطاقا وتتشأ من مصادر وأحداث دافعة محددة، مثل طلب ضمان، أو وقوع كارثة طبيعية، أو إنقاذ أحد البنوك.

### Sub-national governments

مستويات الحكومة دون المركزية: مستويات الحكومة دون المركزية تشمل حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم، وكذلك الحكومات المحلية حسب تعريفها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ أو ٢٠١٤.

### Tax expenditure

النفقات الضريبية: النفقات الضريبية هي امتيازات أو عمليات تخفيف أو خصومات أو إعفاءات ضريبية من الهيكل الضريبي "العادي" تقلل الإيرادات التي تحصلها الحكومة. ونظرا لإمكانية تحقيق أهداف سياسة الحكومة بطرق بديلة من خلال الدعم أو غيره من المصروفات المباشرة، فإنها تعتبر مكافئة لنفقات الميزانية.